

تجدر الإشارة إلى أن النقاش النشط بخصوص تلك المسألة يتركز بدرجة كبيرة على الاستثمار الدولي المباشر في القطاع الصناعي، بينما لا يدخل في النقاش الاستثمار المباشر في قطاعات مثل الخدمات والبتروول والمعادن والقطاعات الإستراتيجية حيث يلزم القيام بتلك الأنشطة في الدول المضيفة وليس الدولة الأم.

فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عندما بدأ الاستثمار الدولي في التزايد بشكل حاد، ليس هذا فقط بل بدأ في التزايد بمعدلات تفوق حجم التجارة الدولية، ففي الفترة ما بين بداية الثمانينات و منتصف التسعينات كان معدل نمو الاستثمار الدولي أعلى بالمقارنة بالتجارة الدولية و في الفترة ما بين 1995_1997 قيمة السلع العابرة للحدود الدولية نمت بمعدل أقل من 60% ، بينما في ذات الفترة نما الاستثمار الدولي إلى الضعف تقريبا، و من خلال تجربة مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا و الباسفيك (آبيك) خلال الفترة من 1980_1992 تبين أن "كل من التجارة و الاستثمار الدولي مكمل للآخر و ليس بديل له، و من ثم كانت العلاقة إيجابية بينهما، فمؤثرات التدفق التجاري و الاستثمار في دول (الآبيك) في الثمانينات توضح علاقة التكامل بين روابط كل من التجارة و الاستثمار.

و ترجع بقوة علاقة التكامل بين كل من التجارة الدولية و الاستثمار الدولي حيث تقوم الشركات بدمج عملياتها عبر الحدود من خلال الإنتاج في السلع الوسيطة و الخدمات، بعض التقديرات ذهبت إلى أن أكثر من ثلث حجم التجارة الدولية تتم داخل الشركة على المستوى الدولي، مثلا إذا قامت شركة بالاستثمار في المغرب لتكرير البترول، قد تستورد بترول من الجزائر لتكريره في المغرب، و تصدره لدول أوروبا و هنا خدم الاستثمار التجارة الدولية ، و وفقا لتقرير صادر عن منظمة الأونكتاد (UNCTAD) عام 1997 ، خلال الحقتين الماضيتين فإن مقدار النمو في حجم التجارة الدولية قد فاق معدل نمو حجم الإنتاج العالمي، بينما في منتصف التسعينات، فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27% .

في فترة ما، كان الاقتصاديون يعتبرون أن الاستثمار الدولي يمثل بديلا للتجارة الدولية، فبناء مصنع في سوق أجنبي كان من احد الطرق للتغلب على القيود و العقبات التجارية و هذا ربما يساعدنا في تفسير إنشاء مصانع سيارات في دول كثيرة في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا، و لكن في وقتنا الراهن ينظرون إلى كل من الاستثمار الدولي و التجارة الدولية على أن كل منهما يكمل الآخر.

غالبا ما يكون الهدف هو الإنتاج لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة التي اعتادت في السابق على الاستيراد من الدولة الأم، و إذا حدث هذا فإن الاستثمار الدولي سيكون بديلا لصادرات الدولة الأم، و لكن يمكن لاستثمارات الدولة الأم بالدولة المضيفة و لخدمة سوق الدولة المضيفة أن تشجع صادرات الدولة الأم أيضا كأن تصدر السلع الوسيطة الداخلة في عمليات الإنتاج بالدولة المضيفة، و هنا لن تتأثر التجارة بشكل كبير، أيضا فإن القدرات التسويقية و التوزيعية التي خلقها الاستثمار الدولي يمكن أن تمكن أنشطة الدولة الأم من أن تصدر سلع نهائية و خدمات للمستهلكين لم يكن بالإمكان الوصول إليهم إذا لم يحدث الاستثمار الدولي.

وتدفق التجارة والاستثمار مرتبطين من أكثر من ناحية، فالاستثمار الدولي يمكن أن يمهد المسرح لتشجيع الصادرات ولإحلال الواردات أو تجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الأم وفروعها، فعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الأجنبية اليابانية لدول شرق آسيا، قد زادت من حجم واردات تلك الدول من اليابان معظم تلك الواردات غالبا ما تكون من مدخلات الإنتاج.

الآن و في ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، و مع إزالة كل العقبات التجارية تحت منظمة التجارة العالمية (OMC)، قد يدعي البعض أنه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار في الخارج طالما انه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم و التصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت الاستثمار فيها، و لكن كما أوضحنا لاحقا بتلك الدراسة فإن تحرير التجارة صحبه زيادة هائلة في حجم الاستثمار و ليس العكس، و راجع ذلك أن العقبات التجارية لم و لن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في الخارج، أضف إلى ذلك أن هناك أنواع من الاستثمار لا يمكن القيام بها إلا ببلد أجنبي.